



# موجز عن CCO التجارة

## نبذة عن التعاون التجاري

### I. مقدمة

التجارة الدولية هي حافز مهم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. تظهر الأدلة أن تعزيز التجارة الدولية في البلدان يساهم في رفع مستويات المعيشة والاستثمارات والتوظيف. تنظر جميع البلدان تقريباً إلى التجارة الدولية على أنها أداة مهمة لتعزيز اندماجها مع البلدان الأخرى. تماشياً مع هذا المنظور، اتخذت هذه البلدان خطوات مهمة نحو زيادة التجارة وتحسين البيئة التجارية من خلال مبادرات متعددة الأطراف أو إقليمية أو ثنائية.

في اجتماعاتها السابقة حتى الآن، كرست مجموعة العمل على التوالي مجالات مواضيعية محددة للغاية مثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتمويل التجارة، وإدارة المخاطر، والنافذة الواحدة، والمشغلون الاقتصاديون المعتمدون، ووكالات ائتمان الصادرات، ونظام العبور، وهيئات تيسير التجارة الوطنية، وتيسير التجارة.

واحدة من أهم الأوراق البحثية ذات الصلة بالموضوع الورقة التي نشرتها الكومسيك في عام 2013 بعنوان "تعزيز صادرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". تناولت هذه الدراسة بشكل أساسي تحديات السياسات العامة، بالتركيز على العقبات الرئيسية والمشاركة التي تعترض قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على المنافسة في أسواق التصدير، والتركيز على الخبرة الدولية في مجال السياسات العامة للتغلب على هذه العقبات. بحثت الدراسة في الأدلة المتشكلة من عينة من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وعلقت على الفجوة المعرفية، وحددت خطة عمل مفصلة للتقييم الكامل لسياسات تشجيع صادرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. من المتوقع أن يكون للتقرير البحثي بعنوان "زيادة تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" في عام 2022، جانباً تكميلي للدراسة المذكورة أعلاه.

### II. التعاون التجاري في إطار الكومسيك

كذلك ندرك جميعاً أن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم SMEs أهمية وأثراً ووظائف على البيئة الاجتماعية والمالية والاقتصادية الوطنية والدولية، بما في ذلك الاستثمار والإنتاجية والعمالة وتوزيع الدخل والتجارة داخل المنطقة والتجارة الدولية. وفقاً للبنك الدولي<sup>1</sup>، فإنها تمثل حوالي 90% من الشركات وأكثر من 50% من العمالة في العالم. تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة SMEs الوطنية الرسمية بنسبة تصل إلى 40% من الدخل القومي GDP في الاقتصادات الناشئة. وترتفع هذه الأرقام ارتفاعاً كبيراً عند إدراج المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم SMEs غير الرسمية.

وعلى الرغم من مساهماتها الكبيرة في الاقتصادات الوطنية اليوم، تميل المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى أن تكون ممثلة تمثيلاً ناقصاً في التجارة الدولية. وهي تمثل، على وجه الخصوص، نسبة ضئيلة من الصادرات بالقياس إلى حصتها من إجمالي النشاط والعمالة. وقد بُذلت جهود كبيرة ووضعت برامج لزيادة تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، والتي لم تصل بعد حصتها في التجارة الدولية، ولا سيما في حجم الصادرات الوطنية، إلى المستوى المنشود.

وتشير دراسات عديدة أيضاً إلى أن حصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم SMEs أو مشاركتها في التجارة الدولية لا تزال محدودة لأسباب عديدة مثل؛ الافتقار إلى المهارات ذات الصلة، والافتقار إلى المعرفة بالأسواق الدولية، والحواجز غير الجمركية، والإجراءات الجمركية المعقدة، وغيرها من إجراءات مراقبة الحدود، وعدد من اللوائح الوطنية والدولية، ومحدودية فرص الحصول على التمويل التجاري.

سببى دعم تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة أيضاً أولوية في سياسات القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة SMEs في العديد من البلدان، لا سيما في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي تواجه صعوبات في تمكين مشاركة مشاريعها الصغيرة والمتوسطة في التجارة الدولية.

في هذا الإطار، كرست مجموعة الكومسيك للعمل التجاري TWG اجتماعيها الثامن عشر والتاسع عشر من أجل "زيادة تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة SMEs في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"

الهدف الرئيسي من الدراسة المذكورة أعلاه هو توجيه منظمة التعاون الإسلامي، والبلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عند الاقتضاء، على شكل إرشادات عبر معايير وتوصيات مدروسة بشأن مجالات محددة من تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

<sup>1</sup> <https://www.worldbank.org/en/topic/smefinance>

**A. زيادة تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي****الاجتماع الثامن عشر لمجموعة الكومسيك للعمل التجاري**

انعقد الاجتماع الثامن عشر لمجموعة الكومسيك للعمل التجاري في 11 مايو 2022 بعنوان "زيادة تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي".

خلال الاجتماع، تمت مناقشة المسودة الأولى للتقرير البحثي حول هذا الموضوع من أجل إعداد دليل يساهم في مساعي البلدان الأعضاء لتعزيز تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في بلدانها. علاوة على ذلك، تم تبادل خبرات ووجهات نظر الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والقطاع الخاص فيما يتعلق بزيادة تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. سيتم تقديم النسخة النهائية من التقرير إلى الاجتماع التاسع عشر للفريق العمل المخصص AWG الذي سيعقد في أكتوبر 2022.

جميع الوثائق المعدة لاجتماعات مجموعة العمل متاحة على موقع الكومسيك على الإنترنت ([www.comcec.org](http://www.comcec.org)).

**B. أدوات الدعم المالي للكومسيك****آلية تمويل مشاريع الكومسيك**

تمويل مشروع الكومسيك (CPF) هو الأداة الهامة الأخرى للاستراتيجية. المشاريع الممولة برعاية الكومسيك يجب أن تخدم الشراكة التعاونية متعددة الأطراف ويجب تصميمها وفقاً للأهداف والنتائج المتوقعة التي حددتها استراتيجية الكومسيك. تلعب المشاريع أيضاً أدواراً مهمة في تحقيق توصيات السياسة التي صاغتها الدول الأعضاء خلال اجتماعات مجموعة عمل السياحة.

في إطار الدعوتين السابعة والثامنة لتقديم مقترحات المشاريع، تم اختيار ثلاثة مشاريع ليتم تمويلها من قبل مكتب تنسيق الكومسيك. المشاريع المختارة التي سيتم الانتهاء منها في إطار تمويل مشروع الكومسيك في عام 2021 هي كما يلي:

تم تنفيذ مشروع "التحول الرقمي لتعزيز تيسير التجارة" من قبل الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة ICCIA. هدف المشروع إلى خلق رؤية بين غرف منظمة التعاون الإسلامي، ووضع جدول أعمال للتحويل الرقمي لوضع خطة استراتيجية لتوجيه الغرف في المساهمة في تنمية القطاع الخاص. تم تنظيم ورشة عمل حول "التحول الرقمي لتعزيز تيسير التجارة".

علاوة على ذلك، نفذ معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية SMIC مشروع "مؤسسة منظمة التعاون الإسلامي / SMIC للتدريب على الحلال لمنطقة إفريقيا". هدف هذا المشروع إلى تدريب الخبراء المعنيين في سوق الحلال، ومعايير OIC/SMIC وشهادة الحلال، واعتماد وتنفيذ المعايير واستخدام معايير OIC/SMIC للأغذية الحلال.

نفذت تركيا مشروعاً حول "تنمية رأس المال البشري في منظمة التعاون الإسلامي للتدقيق التقني الحلال على أساس نظام شهادة الحلال SMIC والبنية التحتية للجودة الحلال". تم تنفيذ هذا المشروع مع البلدان الشريكة وهي باكستان وكازاخستان وقيرغيزستان ونيجيريا بهدف بناء نظام شهادات منسق من خلال الاستخدام الواسع لنهج شهادة الحلال SMIC، وتجنب تكاليف الشهادات المرتفعة والتأخير في تجارة السلع والخدمات الحلال، وتحويل دور شهادة الحلال من حاجز تقني إلى ميسر للتجارة.

علاوة على ذلك، في إطار الدعوة التاسعة لمقترحات المشاريع في إطار الكومسيك لتمويل المشاريع، تم اختيار خمسة مشاريع ليتم تنفيذها في عام 2022.

ستنفذ إندونيسيا مشروعاً بعنوان "استراتيجية رفع مستوى الصادرات والمساعدة في الوصول إلى الأسواق للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم" مع ثلاثة بلدان شريكة هي باكستان والمملكة العربية السعودية وفلسطين. يهدف المشروع إلى تحسين استراتيجية التصدير والقدرة التسويقية الدولية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في إندونيسيا والبلدان الشريكة. وفي هذا الصدد، سيتم تنظيم أنشطة تدريبية وورشات عمل في إطار المشروع.

ستنفذ لبنان مشروعاً بعنوان "تطوير خارطة طريق لإنشاء هيئة وطنية لتسهيل التجارة في لبنان" بالشراكة مع تركيا والمغرب وماليزيا. يهدف المشروع إلى تطوير خارطة طريق لإنشاء هيئة وطنية لتيسير التجارة في لبنان. سيتم تنظيم ثلاثة أنشطة، وهي نشاط تدريبي وورشة عمل وزيارة دراسية في إطار المشروع.

سيقوم المغرب بتنفيذ مشروع بعنوان "تسريع التخليص الجمركي للبضائع بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال تبادل شهادات المنشأ الإلكترونية" بالشراكة مع تركيا وإندونيسيا. يهدف هذا المشروع إلى وضع خطة واضحة ودقيقة لضمان التبادل الإلكتروني لمستندات شهادات المنشأ بين البلدان. سيتم تنفيذ زيارة دراسية إلى الإمارات العربية المتحدة بالإضافة إلى نشاط تدريبي.

سينفذ معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية (SMIIC) مشروعاً بعنوان "الترويج لمعايير الحلال لمنظمة التعاون الإسلامي / معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية (OIC / SMIIC) في المنطقة الآسيوية والعربية" مع 17 دولة شريكة. وفي إطار هذا المشروع، سيتم تنظيم نشاطين تدريبيين بشأن معايير OIC/SMIIC.

ستنفذ فلسطين مشروعاً بعنوان "تحسين الحجر الجيري الفلسطيني - تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم" بالشراكة مع الكويت وقطر. يهدف هذا المشروع إلى تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من أجل الحد من خطر التبعية عن طريق زيادة الصادرات من فلسطين إلى أسواق منظمة التعاون الإسلامي. ستعقد ورشة عمل في الكويت من أجل الجمع بين المنتجين والزبائن المحتملين. بالإضافة إلى ذلك، سيتم إصدار كتيب عن الحجر الجيري الفلسطيني.

### استجابة الكومسيك للكوفيد

تتعلق استجابة الكومسيك لفيروس كوفيد (CCR) بشكل أساسي بالتخفيف من الآثار السلبية للوباء على اقتصادات الدول الأعضاء مع التركيز بشكل خاص على الزراعة والتجارة والسياحة والتعاون المالي والتخفيف من حدة الفقر وقطاعات النقل والاتصالات. يعتمد البرنامج على تمويل أنواع معينة من المشاريع، والتي ستركز على تقييم الاحتياجات، وتبادل الخبرات، وتقديم المنح المباشرة إلى المستفيدين النهائيين.

في إطار الدعوة الأولى لمقترحات المشاريع في إطار الكومسيك لتمويل المشاريع، تم تنفيذ مشروعين تجاريين من قبل لبنان وفلسطين في عام 2021.

هدف مشروع تبادل الخبرات في لبنان بعنوان "التحول الرقمي لوزارة الاقتصاد والتجارة في لبنان" إلى زيادة القدرة المؤسسية للوزارة المعنية إلى تبسيط وأتمتة الإجراءات التجارية من خلال أفضل الممارسات. وفي هذا الصدد، تم إجراء زيارة دراسية للمؤسسات ذات الصلة في تركيا لنقل المعرفة وأفضل الممارسات من تركيا فيما يتعلق بأتمتة الإجراءات الإدارية في التجارة.

نفذت فلسطين مشروع المنحة المباشرة بعنوان "تحديث البنية التحتية الإلكترونية لوزارة الاقتصاد الوطني" لمواصلة تقديم الخدمات محلياً للجمهور في جميع الأوقات دون أي تأخير أثناء الوباء من خلال تزويد الإدارات الفرعية التابعة لوزارة الاقتصاد الوطني بالمعدات اللازمة. من خلال شراء المعدات اللازمة عالية الجودة، تستطيع المديرات الفرعية للوزارة تقديم جميع الخدمات دون الحاجة إلى إرسال أي مستندات إلى المقر الرئيسي.

علاوة على ذلك، في إطار الدعوة الثانية لمقترحات المشاريع الخاصة باستجابة الكومسيك لوباء كوفيد، ستنفذ السنغال مشروع منحة مباشرة بعنوان "برنامج المرونة ضد كوفيد-19 للإدارة الرقمية للأسواق الزراعية". من خلال هذا المشروع، سيتم إنشاء منصة رقمية وطنية لضمان الإدارة الفعالة والمستدامة للبنية التحتية الأساسية للتخزين الزراعي.

### المشروع الرائد للكومسيك حول التجارة: النظام التفضيلي للتجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (TPS-OIC)

منذ إنشاء الكومسيك، كانت التجارة من أهم مجالات التعاون. من أجل تعزيز التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة الدول الإسلامية، أطلقت الكومسيك العديد من البرامج والمشاريع لتحقيق هذا الهدف. يعد نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة الدول الإسلامية (TPS-OIC) أحد أهم مشاريع الكومسيك لتعزيز التجارة البينية في منظمة الدول الإسلامية.

يستند نظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي TPS-OIC إلى ثلاثة اتفاقيات، هي الاتفاقية الإطارية، والبروتوكول المتعلق بنظام التعريفات التفضيلية PRETAS، وقواعد المنشأ. تم الانتهاء من الأساس القانوني

لنظام TPS-OIC في عام 2011 وتم الوصول إلى العدد المطلوب من الدول الأعضاء لتفعيل النظام بحلول نهاية عام 2014. هذه الدول هي بنغلاديش وإيران والأردن وماليزيا والمغرب وباكستان وتركيا والبحرين والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر وعمان.

من أجل تشغيل نظام TPS-OIC، يتعين على الدول المشاركة أن تفي بشرطين في نفس الوقت، وهما التصديق على اتفاقيات TPS-OIC الثلاثة وتقديم قائمة الامتيازات إلى سكرتارية TNC.

من ناحية أخرى، من أجل التنفيذ الناجح للنظام، يتعين على الدول الأعضاء اتخاذ بعض الإجراءات الداخلية، مثل: طباعة وثائق شهادة المنشأ TPS-OIC، ونقل نماذج من الأختام إلى سكرتارية لجنة المفاوضات التجارية واستكمال الإجراءات اللازمة الداخلية التشريعية والإدارية. بعد الانتهاء من هذه الإجراءات، سيصبح النظام جاهزاً للعمل بكامل طاقته.

علاوة على ذلك، رحب الاجتماع السادس والثلاثون للكمسيك بالعرض المقدم من الجمهورية التركية، بصفتها رئيس الجولتين الأولى والثانية من لجنة المفاوضات التجارية (TNC)، لعقد لجنة المفاوضات TNC في عام 2021 في أقرب وقت ممكن لمناقشة القضايا المتعلقة بتطبيق النظام وتحديد موعد لتفعيله.

تماشياً مع هذا القرار، انعقد اجتماع واقعي للجنة المفاوضات التجارية (TPS-OIC (TNC في 1 و2 يونيو 2021 بمشاركة إحدى عشرة دولة عضو (البحرين، بنغلاديش، إيران، الأردن، ماليزيا، المغرب، المملكة العربية السعودية، عمان، باكستان، تركيا والإمارات العربية المتحدة). في الاجتماع، قدم مكتب تنسيق الكومسيك (CCO) عرضاً حول الخلفية التاريخية والتطورات الأخيرة المتعلقة بنظام TPS-OIC. كما قدم المركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT)، بصفته السكرتارية المشتركة لـ TNC، عرضاً حول الآثار الاقتصادية المحتملة لنظام الأفضليات التجارية بين منظمة الدول الإسلامية (TPS-OIC) على الدول المشاركة المعنية. اتخذت TNC قرارات مهمة بشأن خارطة الطريق لتنفيذ TPS-OIC بمساهمة قيمة من الدول المشاركة. ووافقت اللجنة على 1 يوليو 2022 كموعد نهائي لتفعيل النظام وطلبت من الدول الأعضاء المعنية بالإسراع في استكمال إجراءاتها الداخلية والاستعدادات الأخرى حتى ذلك التاريخ.

أعربت الدورة السابعة والثلاثون للكمسيك عن تقديرها لجمهورية تركيا لاستضافتها ومكتب تنسيق الكومسيك والمركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT) لتنظيم اجتماع TNC بصيغة واقعية فقط في (1-2) يونيو 2021، بمشاركة 11 دولة مشاركة صادقت على اتفاقيات TPS-OIC وقدمت قوائم الامتيازات الخاصة بها. كما أيدت الدورة قرارات اجتماع لجنة المفاوضات التجارية، ولا سيما تحديدها يوم 1 يوليو 2022 كموعد نهائي لتفعيل النظام، وطلبت من الدول الأعضاء المعنية استكمال الإجراءات الداخلية اللازمة والاستعدادات الأخرى حتى ذلك التاريخ.